



**البنك المركزي العراقي**

**دائرة الإحصاء والأبحاث**

**قسم ميزان المدفوعات والتجارة  
الخارجية**



# **التقرير الفطلي لميزان المدفوعات العراقي**

**الفصل الثالث 2025**



جمهورية العراق  
البنك المركزي العراقي  
دائرة الإحصاء والأبحاث

التقرير الفصلي لميزان المدفوعات العراقي  
الفصل الثالث 2025

**Quarterly Report of Iraqi Balance of Payments**  
**Third Quarter 2025**

**Statistics & Research Department**

[www.cbi.iq](http://www.cbi.iq)



المحتويات	الصفحة
-----------	--------

قائمة المفاهيم الرئيسية لميزان المدفوعات	أ - ب
المقدمة	ج

1- الحساب الجاري	1
1-1 الميزان التجاري	1
2-1 ميزان الخدمات	4
3-1 ميزان السلع والخدمات	6
4-1 حساب الدخل الأولي	9
5-1 حساب الدخل الثانوي	10
-2 الحساب الرأسمالي	11
-3 الحساب المالي	12
1-3 صافي الاستثمار المباشر	12
2-3 استثمار الحافظة	13
3-3 الاستثمارات الأخرى	13
4-3 الأصول الاحتياطية	14
-4 صافي السهو والخطأ	16

قائمة الأشكال	الصفحة
1 التوزيع النسبي لهيكل الصادرات السلعية للفصلين الثاني والثالث 2025	2
2 التوزيع النسبي لهيكل الاستيرادات السلعية للفصلين الثاني والثالث 2025	3
3 التوزيع النسبي لهيكل الصادرات الخدمية للفصلين الثاني والثالث 2025	4
4 التوزيع النسبي لهيكل الاستيرادات الخدمية للفصلين الثاني والثالث 2025	5
5 التوزيع النسبي لهيكل صادرات السلع والخدمات للفصلين الثاني والثالث 2025	6
6 التوزيع النسبي لهيكل الاستيرادات السلعية والخدمات للفصلين الأول والثاني 2025	7
7 مكونات الدخل الأولي للفصلين الثاني والثالث 2025	9
8 مكونات الدخل الثانوي للفصلين الثاني والثالث 2025	10
9 مكونات الحساب الرأسمالي للفصلين الثاني والثالث 2025	10
10 مكونات الحساب المالي للفصلين الثاني والثالث 2025	10
11 مكونات الاستثمار الاجنبي المباشر للفصلين الثاني والثالث 2025	11
12 مكونات استثمارات الحافظة للفصلين الثاني والثالث 2025	11
13 مكونات الاستثمارات الاخرى للفصلين الثاني والثالث 2025	12
14 مكونات الاحتياطي الاجنبي للفصلين الثاني والثالث 2025	13
14 شكل يوضح فقرة صافي السهو والخطأ في تفسير اختلال ميزان المدفوعات	17

قائمة الجداول	الصفحة
1 التوزيع النسبي والمطلق لهيكل صادرات السلع والخدمات للفصلين الثاني والثالث 2025	7
2 التوزيع النسبي والمطلق لهيكل استيرادات السلع والخدمات للفصلين الثاني والثالث 2025	8
3 الجوانب الدائنة والمدينة في الحسابات الرئيسية لميزان المدفوعات	17



## قائمة المفاهيم الرئيسية لميزان المدفوعات

**أولاً: الحساب الجاري:** يسجل الحساب الجاري تدفقات السلع والخدمات والدخل الأولي والدخل الثانوي بين المقيمين وغير المقيمين.

- 1. الميزان التجاري:** يسجل الميزان التجاري الفروقات بين الصادرات السلعية واستيراداتها.
- 2. ميزان الخدمات:** يسجل ميزان الخدمات الفروقات بين صادرات الخدمات واستيراداتها ، ويتم تبويب أنواع الخدمات المصنفة في هذا الميزان وفقاً لنوع الخدمة المقدمة وليس حسب الجهة المقدمة للخدمة وذلك بالترابط الوثيق بين دليل التجارة الدولية في الخدمات وبين دليل ميزان المدفوعات.
- 3. حساب الدخل الأولي:** يُبيّن حساب الدخل الأولي تدفقات الدخل بين الوحدات المؤسسية المقيمة وغير المقيمة.
  - أ. حساب توليد الدخل** (والذي يُسجل فيه الدخل المتولد في عملية الإنتاج) ويقع ضمنه تعويضات العاملين الموسميّين (لأقل من سنة) والتي تُعد اجورهم دخلاً عن المساهمة بمدخل العمل في عملية الإنتاج.
  - ب. حساب تخصيص الدخل الأولي** (والذي يسجل فيه الدخل الأولي الذي يعزى إلى الوحدات المؤسسية المسؤولة عن توفير اليد العاملة والأصول المالية والموارد الطبيعية).
- 4. حساب الدخل الثانوي:** يُبين حساب الدخل الثانوي التحويلات الجارية بين المقيمين وغير المقيمين لبيان دورها في عملية توزيع الدخل بين الاقتصادات، وتتخذ تحويلات الدخل الثانوي هذه شكلاً نقدياً أو عينياً، كما تقسم هذه التحويلات إلى:
  - أ. التحويلات الخاصة:** وتشمل هذه التحويلات تحويلات العاملين لأكثر من سنة ، والمساعدات المحولة سواء كانت بين أفراد أو أسر معيشية بغض النظر عن صلة القرابة.
  - ب. التحويلات الرسمية:** وتشمل الضرائب على الدخل والثروة والمزايا والمساهمات الاجتماعية والاشتراكات والمنح.

### ثانياً : الحساب الرأسمالي

يعرض الحساب الرأسمالي التحويلات الدائنة والمدينة للأصول الثابتة غير المنتجة غير المالية (كالموارد الطبيعية، وعقود الإيجار والتراخيص والأصول التسويقية) والمنح الرأسمالية المقدمة من قبل الحكومات والمنظمات الدولية ، ويعمل هذا الحساب مع الحساب الجاري كبندين يوازن الحساب المالي، حيث يُبيّن كل من الحسابين (الجاري + الرأسمالي) المعاملات غير المالية ليمثل رصيديهما صافي الإقراض أو الإقتراض غير المالي، فيما يُبيّن الحساب المالي كيفية تمويل صافي الإقراض أو الإقتراض.

### ثالثاً: الحساب المالي

يُسجل هذا الحساب المعاملات التي تنطوي على أصول وخصوم مالية وتتم بين المقيمين وغير المقيمين. ويسمى الرصيد الكلي للحساب المالي صافي الإقراض/ صافي الإقتراض ويعرف صافي الإقراض على إنه تقديم الاقتصاد أموالاً إلى العالم الخارجي أي ارتفاع الأصول ، أما صافي الإقتراض فهو قيام باقي العالم بتقديم الأموال إلى الاقتصاد المعني أي انخفاض الأصول، مع الإشارة إلى وجوب مساواة الرصيد الكلي لهذا الحساب مع مجموع رصيدي الحسابين الجاري والرأسمالي)، وفيما يأتي أهم مكونات هذا الحساب:

- 1. صافي الاستثمار المباشر:** يُعدّ الاستثمار الأجنبي المباشر على أنه تدفقات استثمارية للمستثمرين الأجانب التي تمثل ما نسبته نحو (10%) أو أكثر من رأسمال الشركة، أو ما يمثل نحو (10%) من القوة التصويتية.

ويتم هذا النوع من الاستثمار من أجل الحصول على مصلحة دائمة في مؤسسة تعمل في اقتصاد غير اقتصاد المستثمر، وينطوي هذا النوع من الاستثمار على علاقة طويلة الأجل ويعكس مصلحة وسيطرة دائمتين لكيان مقيم في اقتصاد واحد في مؤسسة مقيمة في اقتصاد غير اقتصاد المستثمر الأجنبي.

**2. استثمار الحافطة:** يشمل استثمار الحافطة المعاملات في الأوراق المالية والمراكز عبر الحدود التي تنطوي على سندات دين أو حقوق ملكية غير المضمنة في الاستثمار المباشر أو الأصول الاحتياطية أي التي تملك قوة تصويتية اقل من (10%)، وتتميز الأوراق المالية المضمنة تحت بند استثمار الحافطة بتيسير تداولها مما يتيح حيازتها لدى مختلف الأطراف على مدار عمرها وهذا يمثل للمستثمرين فرصة لتنويع محافظهم الاستثمارية والتمكن من سحب استثماراتهم بسهولة، فضلاً عن ارتفاع درجة سيولة التداول في تلك الأدوات المالية.

**3. الاستثمارات الأخرى:** تغطي الاستثمارات الأخرى حصص الملكية الأخرى والعملة والودائع والقروض ونظم التأمين ومعاشات التقاعد والضمانات الموحدة والائتمانات والسلف التجارية ومخصصات حقوق السحب الخاصة.

**4. الأصول الاحتياطية:** يتضمن جانب الأصول الاحتياطية الأصول الخارجية الموجودة تحت تصرف السلطات النقدية والخاضعة لسيطرتها لتلبية احتياجات ميزان المدفوعات التمويلية، أو التدخل في أسواق الصرف للتأثير على سعر صرف العملة أو غير ذلك من الأغراض ذات الصلة (كالمحافظة على الثقة في العملة المحلية) وتشكيل أساس يستند إليه في الإقتراض الخارجي، ولا بد أن تكون الأصول الاحتياطية أصولاً بالعملة الأجنبية وأصولاً موجودة بالفعل، ويستبعد منها الأصول المحتملة.

**أ. حقوق السحب الخاصة:** تُعدُّ حقوق السحب الخاصة أصل احتياطي دولي استحدثه الصندوق في عام 1969 ليكون مكملاً للاحتياطيات الرسمية الخاصة بالبلدان الأعضاء، ويمكن للبلدان الأعضاء في الصندوق المشاركين في إدارة حقوق السحب الخاصة مبادلة تلك الحقوق بأي من العملات القابلة للاستخدام الحر، حيث تعمل هذه الوحدات كعنصر مكمل للاحتياطيات البلدان من النقد الأجنبي لدعم اقتصاداتها وتحد من اعتمادها على الدين المحلي أو الخارجي الأعلى تكلفة.

**ب. الذهب النقدي:** هو الذهب الذي تملكه السلطات النقدية والذي تحتفظ به على شكل سبائك تصل نسبة نقائها إلى (995 بالآلف) ويتم تداولها في أسواق منظمة أو من خلال ترتيبات ثنائية بين البنوك المركزية<sup>1</sup>.

**ت. وضع الاحتياطي لدى الصندوق:** ويعبر هذا الوضع عن شريحة الاحتياطي أي المبالغ بالعملة الأجنبية التي يجوز للبلد العضو سحبها من الصندوق خلال مدة قصيرة، وأي مديونية للصندوق (بموجب اتفاقية اقتراض) في حساب الموارد العامة تكون متاحة بسهولة للبلد العضو من خلال إجراء عمليات شراء من شريحة الاحتياطي وتكون متاحة خلال مدة زمنية يتم الإتفاق عليها.

**ث. الموجودات الأجنبية:** وتشمل ما يأتي:

- **العملة والودائع:** وتشمل الودائع لدى البنوك المركزية الأجنبية وبنك التسويات الدولية وغيرها من شركات تلقي الودائع غير المقيمة واتفاقات الودائع في حسابات الصندوق الائتمانية القابلة للاسترداد بسهولة لتسوية احتياجات ميزان المدفوعات.
- **الأوراق المالية:** وتتضمن سندات الملكية وسندات الدين السائلة والقابلة للتداول والصادرة عن كيانات غير مقيمة ومن بينها الأوراق المالية طويلة الأجل (كأذونات الخزنة الأمريكية) ويستبعد منها الأوراق المالية غير المدرجة للتداول العام إلا إذا كانت سائلة.

(1) صندوق النقد الدولي، دليل ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي، الطبعة السادسة، 2008، ص113.

إنطلاقاً من حرص دائرة الإحصاء والأبحاث في البنك المركزي العراقي على تعزيز سياسة الإفصاح والشفافية، التي تهدف إلى خدمة وظائف عدة يأتي في مقدمتها مراقبة المؤشرات الرئيسية للقطاع الخارجي من أجل تحديد مجالات إحتياجات السياسة الاقتصادية، فقد تضمن التقرير قسمين أساسيين، يعرض القسم الأول أداء المكونات الرئيسية للحساب الجاري، فيما يستعرض القسم الثاني أهم التطورات الحاصلة في الحسابين الرأسمالي والمالي والأسباب الرئيسية لعدم التوازن بين جانب عمليات (فوق الخط) المتمثلة في الحسابين الجاري والرأسمالي وجانب (عمليات تحت الخط) المتمثلة في الحساب المالي ليتم تضمين هذا الفرق في فقرة صافي السهو والخطأ التي تحدد اشارتها حجم الخلل في الجوانب الدائنة والمدينة من تلك العمليات.

أسفرت معاملات الاقتصاد العراقي مع العالم الخارجي للفصل الثالث من عام 2025 عن عجز في ميزان المدفوعات بلغ (-1434.3) مليون دولار مقابل عجز بلغ نحو (-1156.6) مليون دولار للفصل الثاني من عام 2025، حيث سجل الحساب الجاري فائض قيمته (2974.9) مليون دولار مقابل فائض قيمته (794.5) مليون دولار نتيجةً لتراجع الميزان التجاري بنسبة (4.6%) ليلبغ (5484.6) مليون دولار مقابل (5751.4) مليون دولار للفصل السابق، مقابل تسجيل ميزان الخدمات إنخفاضاً في عجزه بنسبة بلغت (55.8%) ليسجل عجزاً قيمته (-2239.9) مليون دولار مقابل (-5061.9) مليون دولار للفصل الثاني/2025 والذي يعزى بالدرجة الأساس الى ارتفاع مقبوضات خدمات السفر وانخفاض مدفوعاته، كما سجل حساب الدخل الأولي تراجعاً ملحوظاً بلغت نسبته (1168.1%) عن الفصل السابق بسبب التراجع الحاصل في دخل الاستثمار المباشر وتدفقات فوائد الأصول الاحتياطية للبنك المركزي وبنسب بلغت (1729.4%) و (20.5%) على التوالي، وسجل حساب الدخل الثانوي تراجعاً بلغت نسبته (40%) بسبب تراجع التحويلات الخاصة للشركات المالية وغير المالية والأسر المعيشية والمؤسسات غير الهادفة وبنسبة بلغت (234%) عن الفصل السابق

من جهة أخرى فقد أسفرت المعاملات الرأسمالية للفصل الثالث/2025 عن صافي تدفق بلغ (-0.1) مليون دولار عن الفصل السابق الذي لم يشهد أي تدفقات تذكر، فيما حقق الحساب المالي تدفقاً موجباً بلغت نسبته (124.1%) عن الفصل السابق ليلبغ (558.7) مليون دولار مقابل تدفقاً سالباً بلغ (-2323.5) مليون دولار للفصل السابق، حيث حقق صافي الجانب الدائن تراجعاً بلغت نسبته (-20%) عن الفصل السابق، فيما حقق الجانب المدين نموًا بلغت نسبته (77.6%) عن الفصل السابق.

ولتحقيق التوازن لا بد أن يتحقق التساوي من الناحية النظرية بين كلٍ من (الحسابين الجاري والرأسمالي) وبين (الحساب المالي) والذي يكشف عدم التساوي بينهما مجموعة الاختلالات التي تنشأ من الناحية العملية نتيجةً لقصور البيانات المصدرية ووسائل إعداد البيانات ويسمى هذا الاختلال (صافي فقرة السهو والخطأ) التي بلغت (-2416.1) مليون دولار، نتيجة عدم تسجيل قيم القيود الدائنة في الحسابين الجاري والرأسمالي بصورة دقيقة، مما يتطلب إجراء مراجعات دورية وبصورة مستمرة وذلك لأهمية تلك البيانات في تقليل هذه الفقرة.



**1- الحساب الجاري:**

هناك شقين مهمين لا بد من بيانهما قبل البدء بتحليل مؤشرات هذا الحساب :

**الشق الأول:** يشهد الحساب الجاري عجزاً حين يتجاوز استهلاك الدولة إنتاجها، وفقاً للعلاقة المهمة بين الحساب الجاري للدولة وبين حسابيها الرأسمالي والمالي، حيث يتضمن الحساب الجاري التجارة الدولية وصافي الدخل على الاستثمارات، والمدفوعات المباشرة فيما يصف الحساب المالي التغيير في الملكية الدولية للأصول، وشمول الحساب الرأسمالي جميع المعاملات المالية الأخرى، التي لا تؤثر على الإنتاج الاقتصادي للدولة، وهذه العلاقة موضحة فيما يطلق عليها "معادلة الهوية التجارية" والتي تنص "إذا كانت الدولة تدير عجزاً في حسابها الجاري فيجب عليها موازنة هذا العجز بتدفقات مساوية في الحساب المالي"، ويعد عجز الحساب الجاري مستداماً ما دام هناك مقرضون دوليون لديهم استعداد لتمويل هذا العجز، ولكن إذا تعثر تدفق الأموال إلى داخل الاقتصاد فعالباً ماتتدهور قيمة العملة ويعاني الاقتصاد من إضطرابات مفاجئة لذا يتم التركيز على الحساب الجاري الذي يشكل الجزء الأكبر والأهم في ميزان المدفوعات كونه يرتبط بمؤشرات الحسابات القومية المتمثلة بالإنتاج والدخل القومي والتي يمنح نموها صورة إجمالية لإتجاه ومستوى النمو الاقتصادي .

**الشق الثاني:** إن الفائض الذي يحققه الحساب الجاري لا يقل خطورة عن العجز، ففائض الإنتاج المحلي يظهر في الحساب الجاري حين يتجاوز إنتاج الدولة استهلاكها أو حينما ترتفع معدلات الإذخار بالمقارنة مع معدلات الاستثمار، وبما أنّ هذه الدول لا تستهلك كل إنتاجها الذي قد يكون (سلعة أولية) كما هو الحال في الدول الريعية فهي تكون بحاجة دائمة إلى من يشتري هذا الفائض، وعلى هذا الأساس تقوم الدول التي تدير فوائض في حساباتها الجارية بإقراض مدخراتها العينية إلى بقية دول العالم ليصبح لديها المال اللازم لشراء الفائض من إنتاج الدول المقرضة.

**تحليل الحساب الجاري:**

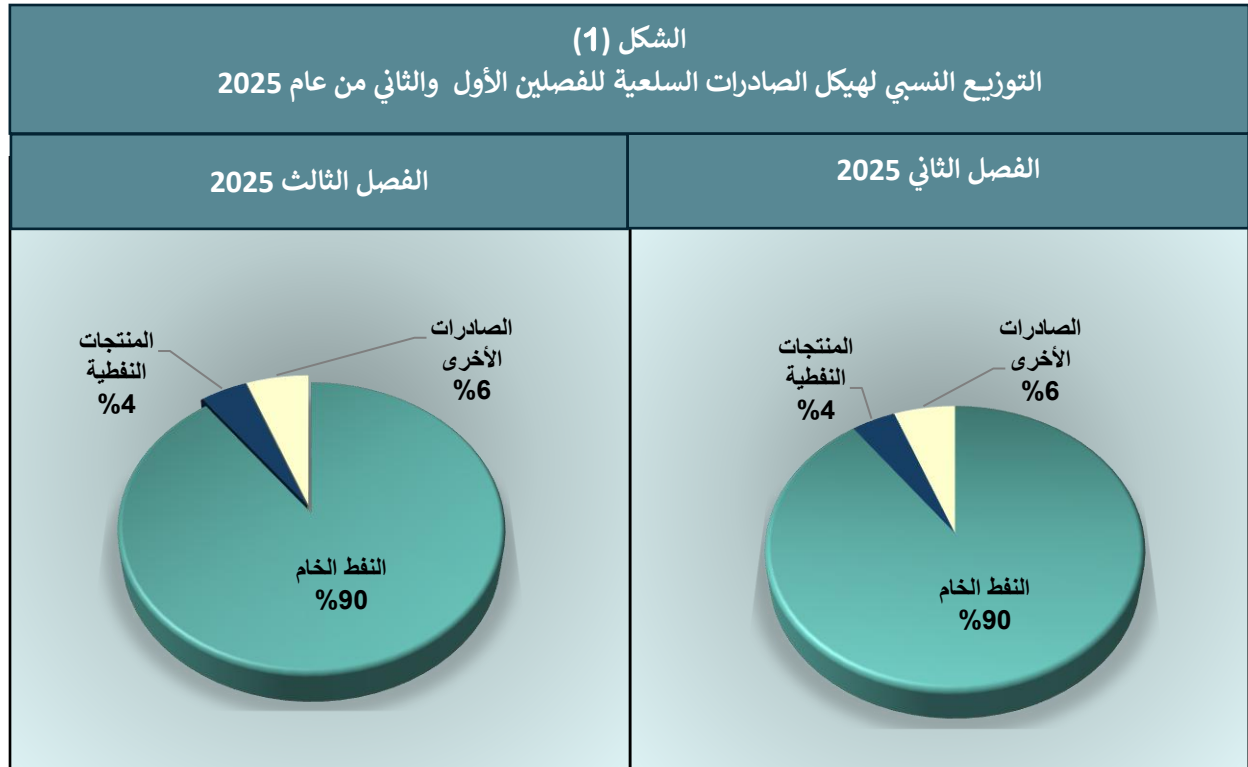
سجل الحساب الجاري للفصل الثالث 2025 نموًا نسبته (274.4%) ليبلغ (2974.9) مليون دولار مقابل (794.5) مليون دولار للفصل السابق، وفيما يأتي تفسيراً شاملاً يوضح التطورات الحاصلة في مكونات هذا الحساب عن الفصل السابق:

**1-1 الميزان التجاري:** سجل الميزان التجاري للفصل الثالث انخفاضاً بلغت نسبته (4.6%) ليبلغ (5484.6)

مليون دولار مقابل قيمته البالغة (5751.4) مليون دولار للفصل السابق، ويُعزى هذا الإنخفاض الحاصل في هذا المُكوّن إلى:

**1-1-1 الصادرات السلعية:** سجّلت الصادرات السلعية للفصل الثالث من عام 2025 نموًا ضئيلاً بلغت نسبته (0.6%) لتبلغ (23414.3) مليون دولار مقابل (23285.6) مليون دولار للفصل السابق، ويُعزى ذلك إلى التطورات الحاصلة في مكونات الصادرات، وكما يأتي:

- **صادرات النفط الخام:** شكّلت أقيام هذه الصادرات للفصل الثالث من عام 2025 نسبة مساهمة (89.9%) من إجمالي الصادرات السلعية لتبلغ (21042.7) مليون دولار مقابل (20956.4) مليون دولار مسجّلة نموًا نسبته (0.4%) عن الفصل السابق، ويُعزى ذلك إلى ارتفاع في قيمة النفط المصدر مقابل مستحقات الشركات النفطية بنسبة 43%، على الرغم من انخفاض أسعار النفط الخام إذ بلغ سعر البرميل (67.4) دولار مقابل (68.2) دولار للفصل السابق وإنخفاض الكميات المصدرة بنسبة (4.9%) عن الفصل السابق.
- **شكّلت صادرات العراق من المنتجات النفطية** التي يتكون معظمها من (زيت الوقود، النفط والبنزين الطبيعي) للفصل الثالث من عام 2025 مساهمة نسبية بلغت (4.4%) من إجمالي الصادرات لتبلغ (1018.5) مليون دولار مقابل مبلغ قدره (981.5) وبنسبة مساهمة بلغت (4.2%) للفصل السابق مسجّلة نموًا ضئيلاً بلغت نسبته (3.8%).
- **صادرات العراق السلعية الأخرى** لم يسجل هذا النوع من الصادرات تغييرًا يذكر في نسبة مساهمتها في إجمالي الصادرات، حيث بلغت مساهمتها للفصلين الثاني والثالث من عام 2025 (5.8%)، تركّز الجزء الأكبر منها في (الاعذية والحيوانات الحية والتجهيزات الصناعية الأولية والسلع الرأسمالية عدا معدات النقل) مسجّلة نموًا نسبته (0.4%)، والشكل (1) يوضح التوزيع النسبي لهيكل الصادرات السلعية.



**1-1-2 الاستيرادات السلعية:** سجّلت الاستيرادات السلعية للفصل الثالث من عام 2025 ارتفاعاً بلغت نسبته (2.3%) عن الفصل السابق لتبلغ (17929.7) مليون دولار مقابل (17534.2) مليون دولار للفصل

السابق ، أما عن أهم مكونات الاستيرادات السلعية للفصل الثالث 2025 فكما يأتي :

- **سجّلت الاستيرادات الحكومية الاستهلاكية** للفصل الثالث 2025 ارتفاعاً ملحوظاً نسبته (89.9%) لتبلغ (900.5) مليون دولار مقابل (474.2) مليون دولار للفصل السابق وبمساهمة بلغت (5%) من إجمالي استيرادات الفصل الثالث، تركّز الجزء الأكبر منها بالاستيرادات الخاصة بمفردات البطاقة التموينية واستيراداتها من المستلزمات الطبية والادوية.

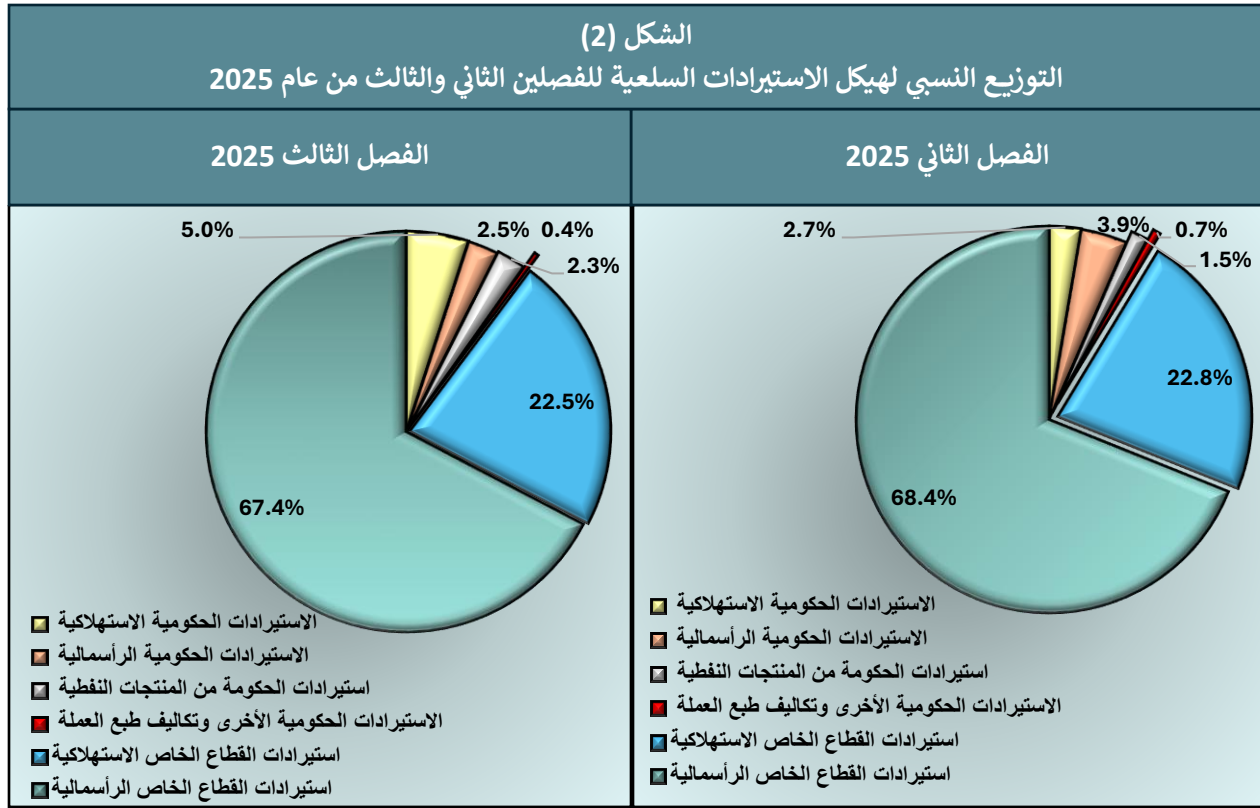
- **سجّلت الاستيرادات الحكومية الرأسمالية** للفصل الثالث 2025 انخفاضاً نسبته (35.7%) لتبلغ (441) مليون دولار مقابل قيمتها البالغة (686) مليون دولار، وبمساهمة نسبية بلغت (2.5%) من إجمالي استيرادات الفصل الثالث.

- **سجّلت استيرادات الحكومة من المنتجات النفطية** للفصل الثالث 2025 ارتفاعاً نسبته (61.3%) لتبلغ (419) مليون دولار مقابل قيمتها البالغة (259.8) مليون دولار للفصل السابق، وبمساهمة نسبية بلغت (2.3%) من استيرادات الفصل الثالث ، ويعزى الارتفاع في تكاليف استيرادات المنتجات النفطية الى زيادة استيرادات الغاز السائل.

- **سجّلت الاستيرادات الحكومية الأخرى وتكاليف طبع العملة** انخفاضاً بلغت نسبته (44.5%) لتبلغ (67.2) مليون دولار مقابل قيمتها البالغة (121.1) مليون دولار للفصل السابق، وبمساهمة نسبية بلغت (0.4%) من إجمالي استيرادات للفصل الثالث.

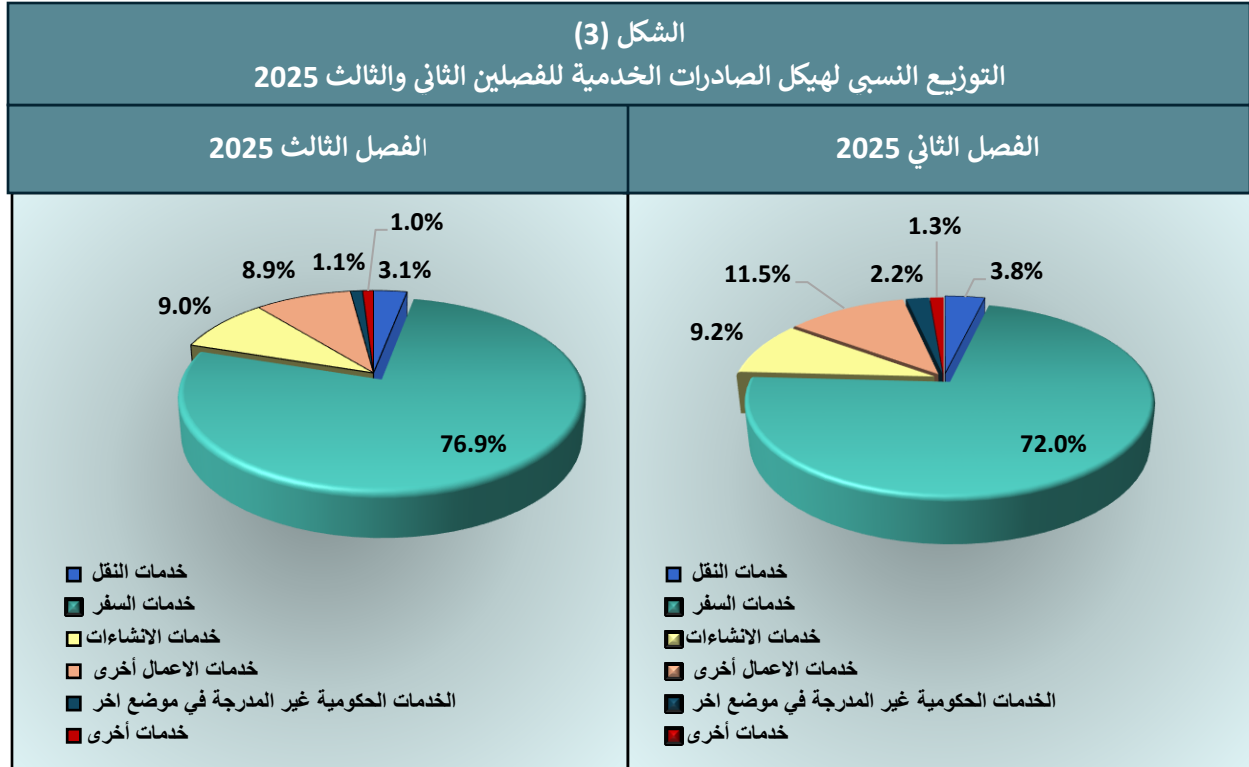
- **سجّلت استيرادات القطاع الخاص الاستهلاكي** للفصل الثالث 2025 ارتفاعاً ضئيلاً بلغت نسبته (0.7%) لتبلغ (4025.5) مليون دولار مقابل (3998.3) مليون دولار للفصل السابق وبنسبة مساهمة بلغت (22.5%) من إجمالي استيرادات للفصل الثالث.

- **سجّلت استيرادات القطاع الخاص الرأسمالية** للفصل الثالث 2025 نموّاً ضئيلاً بلغت نسبته (0.7%) لتبلغ (12076.5) مليون دولار مقابل (11994.8) مليون دولار، وبمساهمة نسبية بلغت (67.4%) من إجمالي استيرادات الفصل الثالث، وكما في الشكل (2).



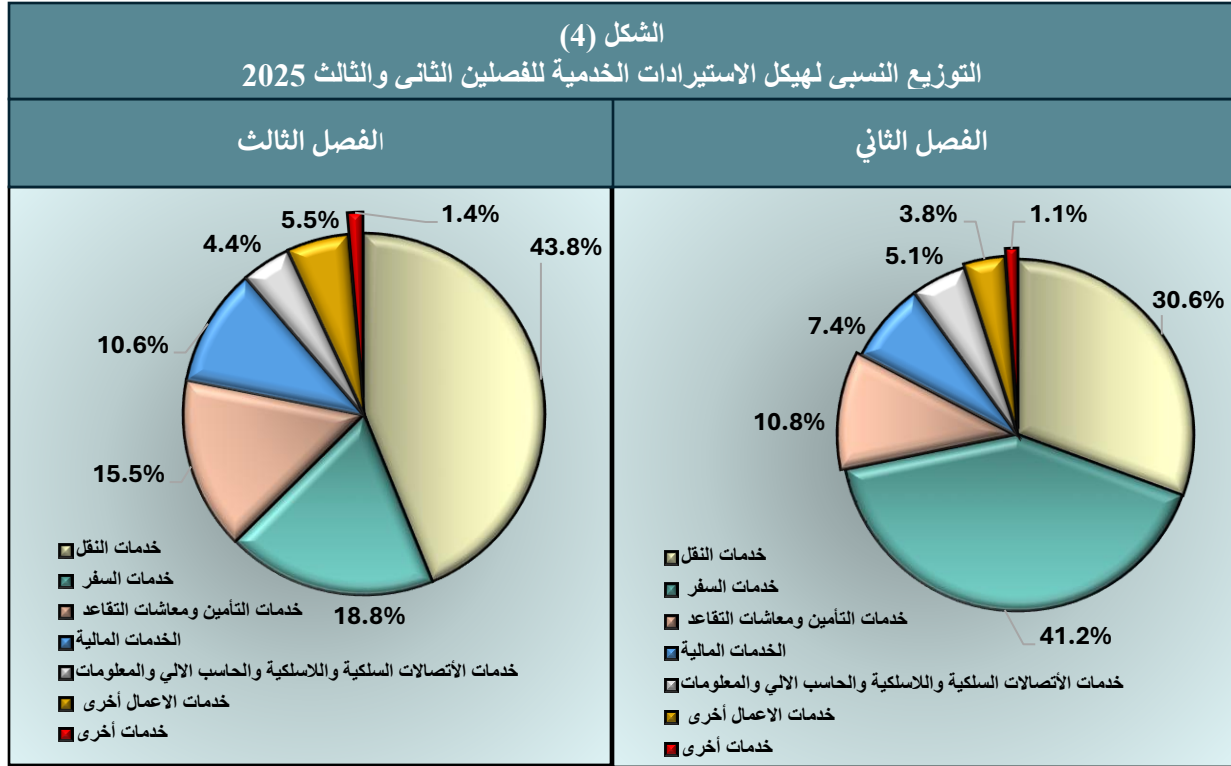
**2-1 ميزان الخدمات:** سجّل صافي ميزان الخدمات للفصل الثالث 2025 انخفاضاً ملحوظاً في عجزه وبنسبة بلغت (55.8%) ليبلغ (-2239.9) مليون دولار مقابل (-5061.9) مليون دولار للفصل السابق ، وفيما يأتي تفصيل للتطورات الحاصلة في فقراته:

**1-2-1 صادرات الخدمات:** سجّلت صادرات الخدمات للفصل الثالث 2025 ارتفاعاً بلغت نسبته (18%) عن الفصل السابق لتبلغ (3232.8) مليون دولار مقابل قيمتها البالغة (2738.7) مليون دولار للفصل السابق، ويُعزى ذلك إلى ارتفاع خدمات السفر بنسبة (4.9%) لتبلغ (2485.8) مليون دولار مقابل (1972.7) مليون دولار وبنسبة مساهمة بلغت (76.9%) من إجمالي صادرات خدمات الفصل السابق، كما سجّلت خدمات الانشاءات نموّاً بلغت نسبته (15.6%) لتبلغ (291.2) مليون دولار مقابل (251.8) مليون دولار للفصل السابق وبمساهمة نسبية بلغت (9%) من إجمالي صادرات خدمات الفصل الثالث، فيما حققت كل من خدمات النقل وخدمات الأعمال الأخرى تراجعاً بلغت نسبته (4.4%) و (8.8%) على التوالي، وبنسب مساهمة بلغت (3.1%) و (8.9%) على التوالي من صادرات خدمات الفصل الثالث ، وسجلت الخدمات الحكومية غير المدرجة في مكان آخر تراجعاً ملحوظاً بلغت نسبته (40.2%) وبمساهمة نسبية بلغت (1.1%)، في حين بلغت المساهمة النسبية للخدمات الأخرى (1%)، وكما في الشكل(3).



**2-2-1 استيرادات الخدمات:** سجّلت استيرادات العراق الخدمية للفصل الثاني من عام 2025 إنخفاضًا ملحوظًا وبنسبة بلغت (29.8%) لتبلغ (5472.7) مليون دولار مقابل (7800.6) مليون دولار للفصل السابق، وذلك يعزى إلى إنخفاض مدفوعات السفر بنسبة (68%) لتبلغ (1030.1) مليون دولار مقابل (3214.5) مليون دولار وبمساهمة بلغت (18.8%) من إجمالي استيرادات خدمات الفصل الثالث، بسبب إنخفاض أعداد المغادرين العراقيين إلى خارج البلاد ، فضلًا عن إنخفاض مدفوعات الدفع الإلكتروني، فيما حققت خدمات النقل إرتفاعًا نسبيته طفيفًا نسبيته (0.2%) لتبلغ (2394.4) مليون دولار مقابل (2390.0) مليون دولار وبمساهمة بلغت (43.8%) من إجمالي استيرادات خدمات الفصل الثالث مقابل ، وحققت خدمات التأمين ومعاشات التقاعد إرتفاعًا ضئيلاً بلغت نسبيته (0.9%) لتبلغ (846.8) مليون دولار مقابل قيمتها البالغة (839.3) مليون دولار وبنسبة مساهمة (15.5%) من إجمالي استيرادات خدمات الفصل الثالث، تليها الخدمات المالية وبتراجع بلغت نسبيته (0.5%) لتبلغ (577.2) مليون دولار مقابل (580.2) مليون دولار وبمساهمة نسبية بلغت (10.6%) من إجمالي استيرادات خدمات الفصل الثالث، وسجّلت خدمات (الاتصالات السلكية واللاسلكية والحاسب الآلي والمعلومات) و(خدمات الاعمال الإخرى) نموًا بلغت نسبيته (-39.4%) و(2.3%) على التوالي وبمساهمات نسبية بلغت (4.4%)، (5.5%) على التوالي من إجمالي استيرادات خدمات الفصل الثالث، في حين بلغت

مساهمة الخدمات الاخرى نسبة (1.4%) من إجمالي الاستيرادات الخدمية، والشكل (4) يوضح التوزيع النسبي للاستيرادات الخدمية.



### 3-1-1 ميزان السلع والخدمات:

سجل ميزان السلع والخدمات للفصل الثالث من عام 2025 إرتفاعاً ملحوظاً بلغت نسبته (370.6%) عن الفصل السابق، ليبلغ (3244.7) مليون دولار مقابل قيمته البالغة (689.5) مليون دولار للفصل السابق، ويُعزى هذا إلى إرتفاع صافي صادرات السلع والخدمات بنسبة (2.4%) لتبلغ (26647.1) مليون دولار مقابل (26024.3) مليون دولار للفصل السابق، كما سجّل صافي استيرادات السلع والخدمات انخفاضاً نسبته (7.6%) ليبلغ (23402.4) مليون دولار مقابل (25334.8) مليون دولار للفصل السابق، وفيما يأتي تحليل لتطورات صادرات واستيرادات السلع والخدمات:

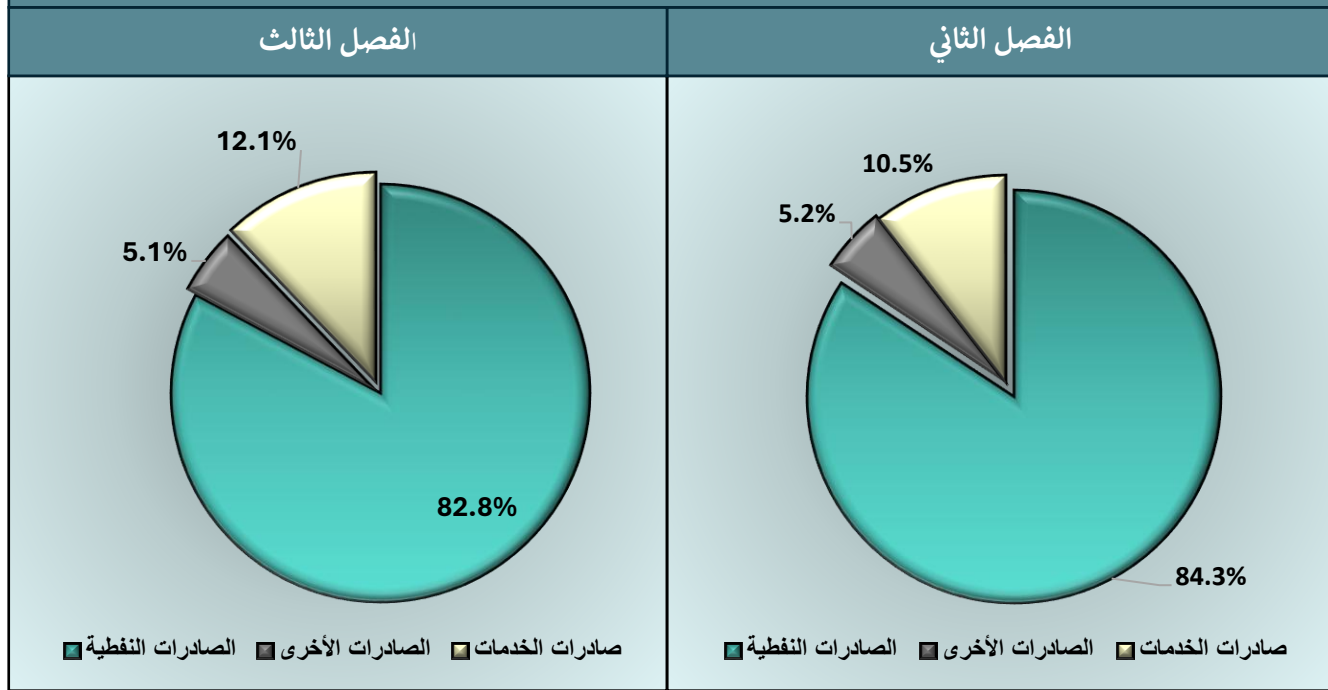
### 1-3-1-1 صادرات السلع والخدمات :

- سجّل إجمالي صادرات العراق السلعية والخدمية للفصل الثالث 2025 نموًا بلغت نسبته (2.4%)، حيث شكّلت صادرات العراق السلعية نسبة (87.9%) من إجمالي الصادرات السلعية والخدمية.
- بلغت المساهمة النسبية لصادرات العراق من (النفط الخام والمنتجات النفطية) للفصل الثالث 2025 (82.8%) من إجمالي صادرات السلع والخدمات مقابل نسبتها البالغة (84.3%) للفصل السابق، في حين

بلغت المساهمة النسبية للصادرات الخدمية والصادرات الأخرى (12.1%) و(5.1%) مقابل نسبتها البالغة (10.5%) و(5.2%) على التوالي للفصل السابق، ويُعزى هذا الانخفاض الطفيف للنفط الخام والمنتجات النفطية إلى ارتفاع صادرات الخدمات، وكما في الشكل (5) الذي يوضح التوزيع النسبي لهيكل صادرات السلع والخدمات.

الشكل (5)

التوزيع النسبي لهيكل صادرات السلع والخدمات للفصلين الثاني والثالث 2025



جدول (1)

التوزيع النسبي والمطلق لهيكل صادرات السلع والخدمات للفصلين الثاني والثالث من عام 2025

معدل النمو	المساهمة المطلقة	المساهمة النسبية للفصل الثالث 2025	المساهمة النسبية للفصل الثاني 2025	2025-Q3	2025-Q2	
0.6%	0.5%	82.8%	84.3%	22061.2	21937.9	الصادرات النفطية
0.4%	0.02%	5.1%	5.2%	1353.1	1347.7	الصادرات الأخرى
18.0%	1.9%	12.1%	10.5%	3232.8	2738.7	صادرات الخدمات
2.4%		100.0%	100.0%	26647.1	26024.3	إجمالي صادرات السلع والخدمات (مليون دولار)

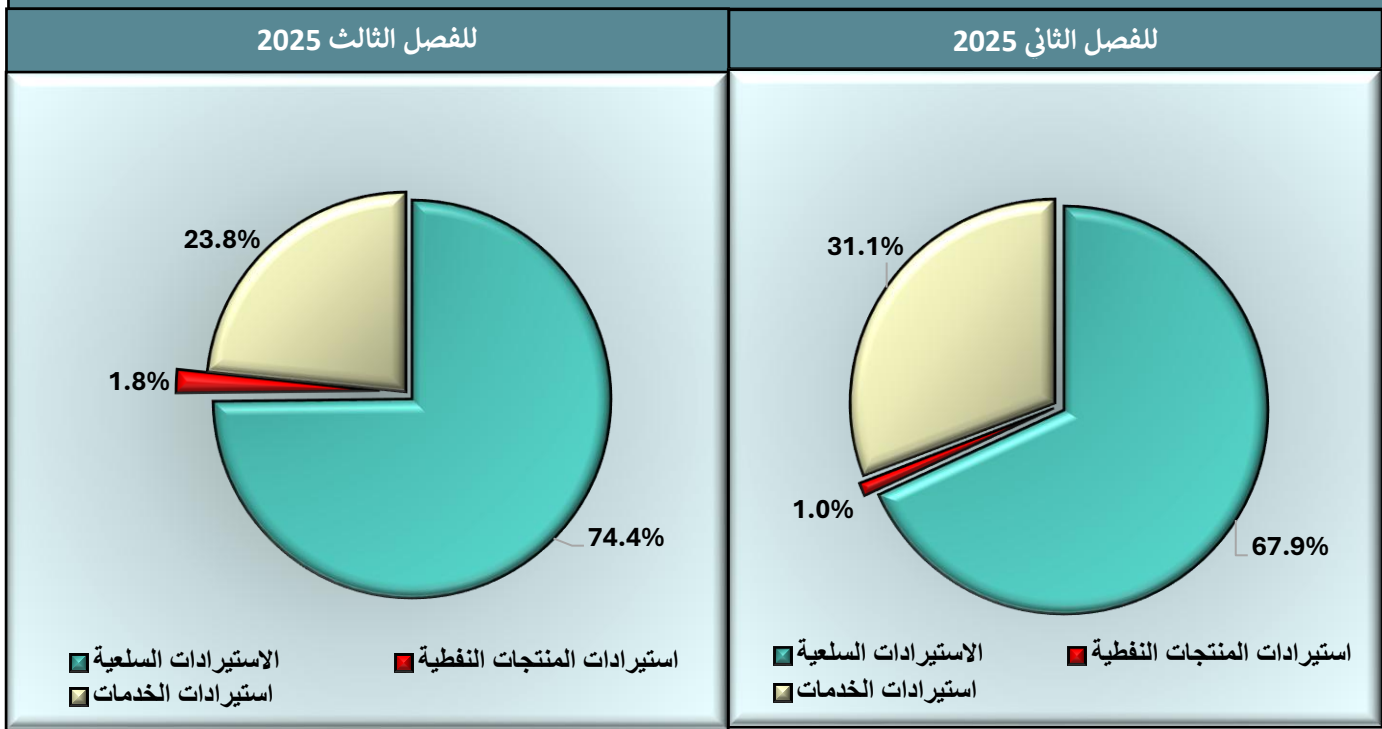
المصدر: البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث، قسم ميزان المدفوعات والتجارة الخارجية.

## 2-3-1 استيرادات السلع والخدمات :

- سجّل إجمالي استيرادات العراق السلعية والخدمية للفصل الثالث 2025 تراجعًا بلغت نسبته (8.3%) ليبلغ (22983.4) مليون دولار مقابل قيمتها البالغة (25075) مليون دولار للفصل السابق.
- سجّلت استيرادات العراق من المنتجات النفطية نموًا بلغت نسبته (61.3%) ليبلغ (419) مليون دولار مقابل (259.8) مليون دولار للفصل السابق وبمساهمة بلغت (1.8%) من إجمالي استيرادات العراق السلعية والخدمية مقابل مساهمتها البالغة (1.0%) للفصل السابق، وكما موضح في الشكل (6).

الشكل (6)

التوزيع النسبي لهيكل الاستيرادات السلعية والخدمية للفصلين الثاني والثالث 2025



جدول (2)

التوزيع النسبي والمطلق لإستيرادات السلع والخدمات للفصلين الثاني والثالث من عام 2025

معدل النمو	المساهمة المطلقة	المساهمة النسبية للفصل الثالث 2025	المساهمة النسبية للفصل الثاني 2025	2025-Q3	2025-Q2	التفاصيل
0.5%	0.3%	74.4%	67.9%	17091.7	17014.6	الاستيرادات السلعية
61.3%	0.6%	1.8%	1.0%	419	259.8	استيرادات المنتجات النفطية
-29.8%	-9.3%	23.8%	31.1%	5472.7	7800.6	استيرادات الخدمات
-8.3%	-8.3%	100.0%	100.0%	22983.4	25075	استيرادات السلع والخدمات

المصدر: البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث، قسم ميزان المدفوعات والتجارة الخارجية.

**4-1 حساب الدخل الأولي:**

سجّل هذا الحساب للفصل الثالث من عام 2025 انخفاضاً ملحوظاً بلغت نسبته (1168.1%) عن الفصل السابق ليبلغ (-315.1) مليون دولار مقابل قيمته البالغة (29.5) مليون دولار، وذلك نسبة للتطورات الحاصلة في فقرات هذا الحساب، وكما يأتي:

**1-4-1 سجّل صافي تدفقات تعويضات العاملين للفصل الثالث 2025 ارتفاعاً بلغت نسبته (30.7%) ليبلغ (9.8)**

مليون دولار مقابل قيمته البالغة (7.5) مليون دولار للفصل الثاني من ذات العام، ويُعزى ذلك لارتفاع جانب مقبوضات أجور العمال الموسميّين المقيمين لأقل من سنة بقيمة (6) مليون دولار مقابل ارتفاع جانب مدفوعات أجور العمال الموسميّين الى الخارج بقيمة (3.7) مليون دولار.

**2-4-1 سجّل صافي حساب دخل الاستثمار للفصل الثالث 2025 انخفاضاً ملحوظاً نسبته (1729.4%) ليبلغ**

(-327.5) مليون دولار مقابل قيمته البالغة (20.1) مليون دولار للفصل السابق، ويُعزى ذلك إلى التطورات الحاصلة في مكونات هذا الحساب، وكما يأتي:

**1-2-4-1 الاستثمار المباشر: سجّل صافي حساب الاستثمار المباشر للفصل الثالث 2025 ارتفاعاً في**

عجزه بلغت نسبته (14.4%) لتبلغ قيمته (-1019.8) مليون دولار مقابل (-891.8) مليون دولار للفصل السابق نتيجة زيادة مدفوعاته إلى الخارج والمتمثلة بزيادة تحويلات أرباح الشركات النفطية الاجنبية العاملة في العراق، و ارتفاع مدفوعات أرباح الشركات العاملة في العراق.

**2-2-4-1 استثمار الحافطة (فوائد أدونات الخزائن الأجنبية): لم تسجّل استثمارات الحافطة التي تتضمن**

الدخل من حصص الملكية والفوائد المستحقة على سندات الدين أي تدفقات تذكر في هذا الفصل لعدم وجود استثمارات على السندات الحكومية.

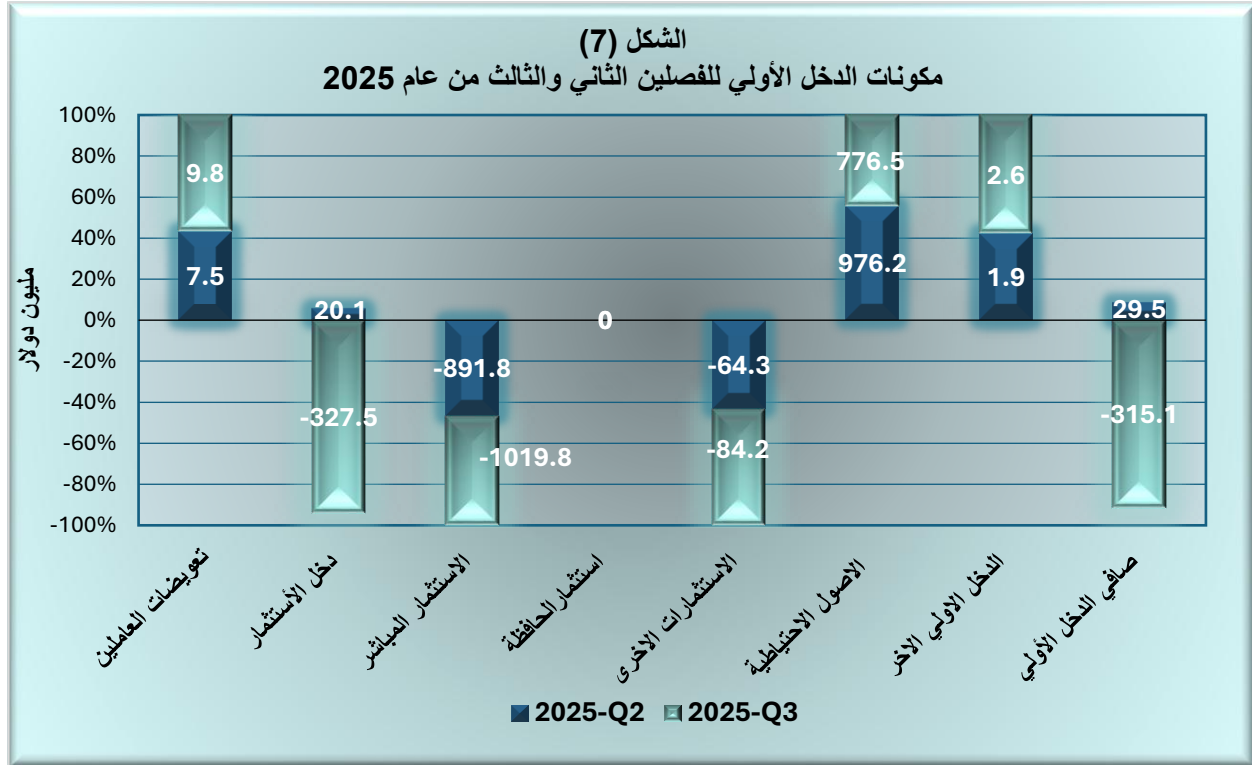
**3-2-4-1 الاستثمارات الأخرى: سجّلت الاستثمارات الأخرى (التي تشمل الدخل من حصص الملكية، الفوائد**

المتحققة من الاستثمار الليلي، الفوائد المتحققة عن ودائع الجهاز المصرفي والفوائد على القروض الخاصة بالقطاعات الأخرى) للفصل الثالث 2025 ارتفاعاً ملحوظاً في عجزه البالغة نسبته (31%) ليبلغ (-84.2) مليون دولار مقابل (-64.3) مليون دولار للفصل السابق، وذلك بسبب ارتفاع فوائد القروض المدفوعة من قبل الحكومة العامة.

**4-2-4-1 الأصول الاحتياطية: سجّل صافي التدفقات المتولدة من فوائد الأصول الاحتياطية للبنك المركزي**

في الخارج إنخفاضاً بلغت نسبته (20.5%) لتبلغ (776.5) مليون دولار مقابل قيمتها البالغة (976.2) مليون دولار للفصل السابق، ويُعزى هذا الانخفاض في تدفقات الأصول الاحتياطية بالدرجة الأساس إلى انخفاض فوائد الودائع بالعملات الأجنبية وفوائد ادونات الخزائن الأجنبية وفوائد الاستثمار الأوروبي لدى البنوك الخارجية، فضلاً عن الانخفاض الحاصل في إيرادات البنك المركزي من استثمار الرصيد الفائض من الاتفاقية الصينية.

**3-4-1 الدخل الأولي الأخرى:** سجّل هذا الحساب ارتفاعاً في صافي تدفقاته إلى الداخل ليبلغ (2.6) مليون دولار للفصل الثالث 2025 مقابل (1.9) مليون دولار للفصل السابق وبنسبة (36.8%)، ويُعزى ذلك إلى ارتفاع مقبوضات القطاع الخاص الربعية إلى الداخل، والشكل (7) يوضح التطورات الحاصلة في مكونات الدخل الأولي.



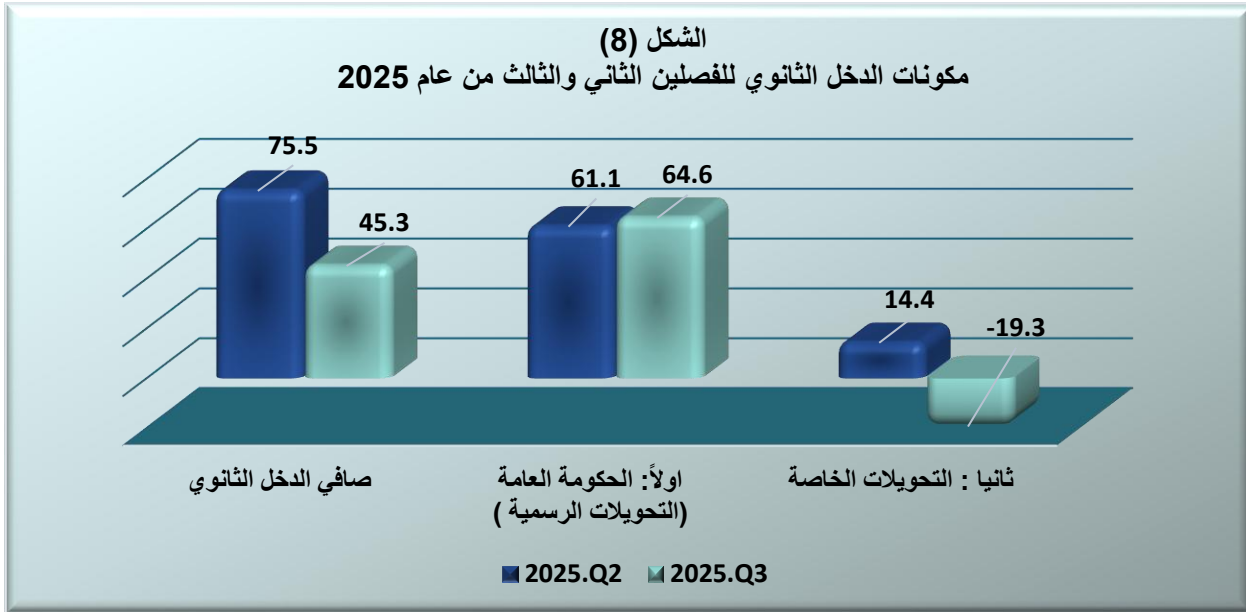
### 5-1 حساب الدخل الثانوي:

سجّل صافي تدفقات هذا الحساب للفصل الثالث 2025 تراجعاً بلغت نسبته (40%) ليبلغ (45.3) مليون دولار مقابل (75.5) مليون دولار للفصل السابق ويُعزى ذلك إلى:

**1-5-1 صافي التحويلات الرسمية (التي تشمل تحويلات الحكومة):** سجّلت صافي التحويلات الرسمية للفصل الثالث 2025 نموّاً بلغت نسبته (5.7%) عن الفصل السابق بسبب ارتفاع جانب مقبوضات التحويلات الجارية المرتبطة بالتعاون الدولي والضرائب فضلاً عن انخفاض مدفوعات الاشتراكات في المنظمات الدولية.

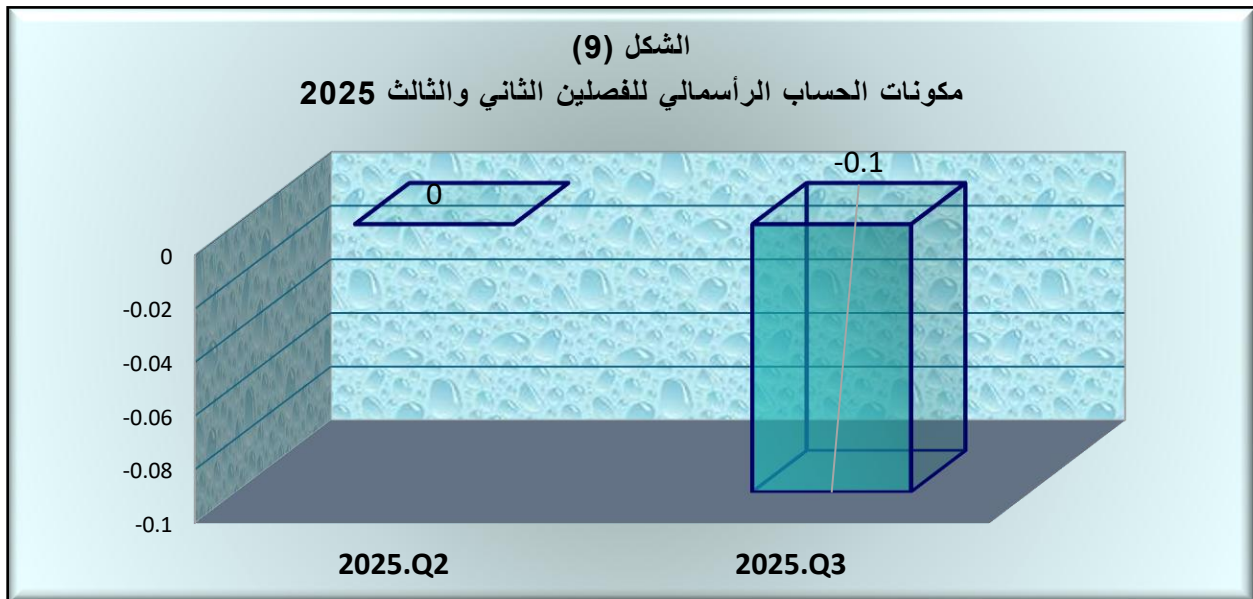
**2-5-1 سجّلت التحويلات الخاصة للشركات المالية وغير المالية والأسر المعيشية والمؤسسات غير الهادفة للربح** للفصل الثالث 2025 انخفاضاً بلغت نسبته (234%) عن الفصل السابق، ويُعزى ذلك إلى انخفاض

صافي التحويلات الشخصية نتيجة انخفاض جانب مقبوضات تحويلات العاملين العراقيين لأكثر من سنة والمساعدات عن الفصل السابق لذات العام، وكما في الشكل (8).

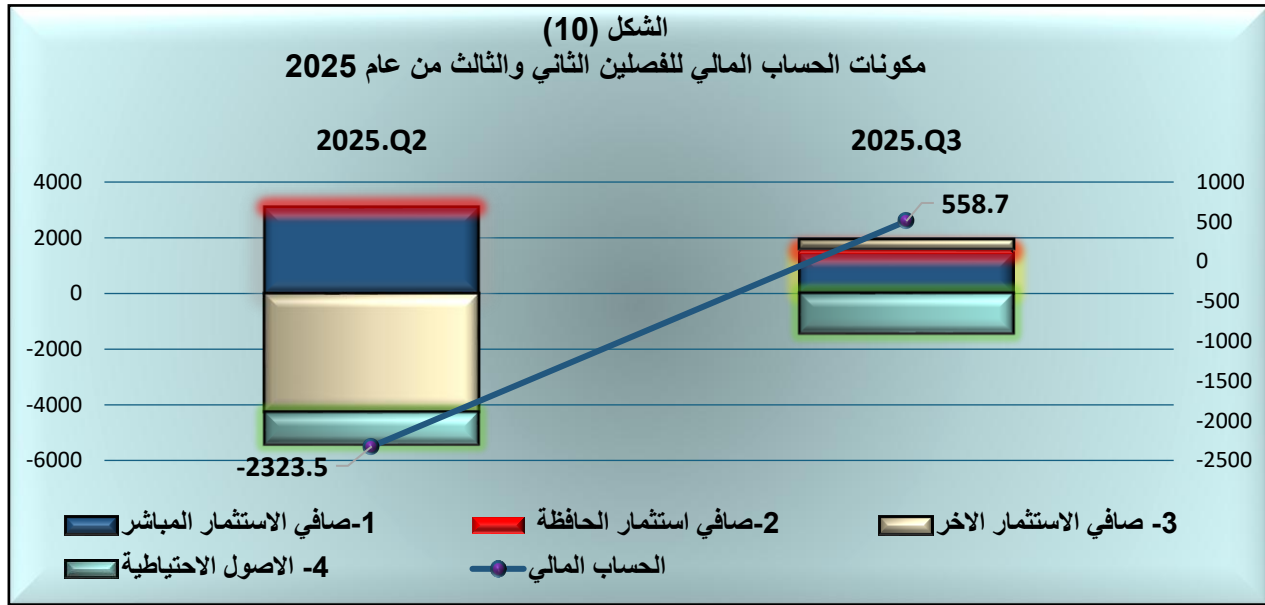


## 2- الحساب الرأسمالي:

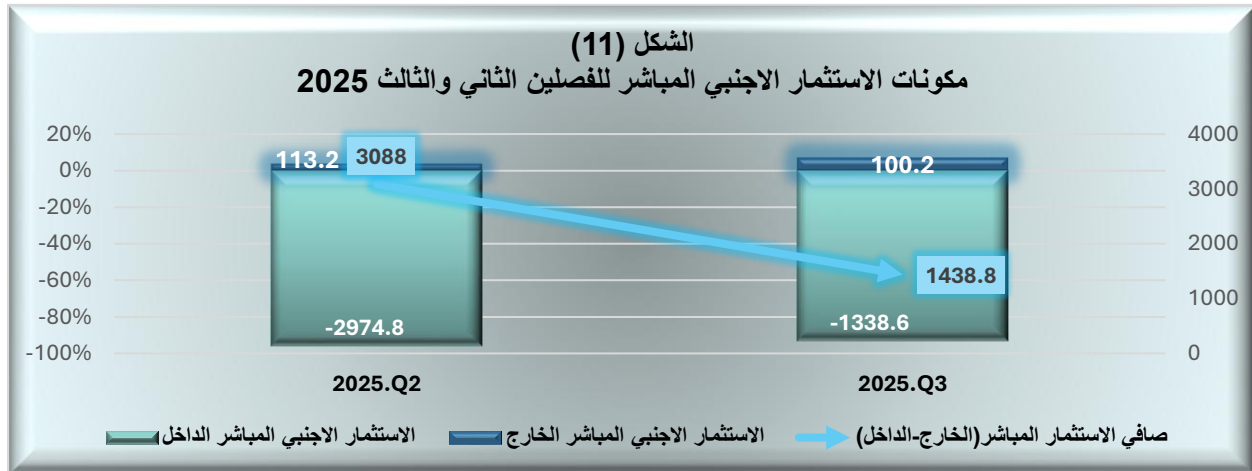
إن اغلب التحويلات الرأسمالية إلى الخارج هي معاملات إرث والتي سجلت في الفصل الثالث 2025 (-0.1) مليون دولار، مقابل عدم تسجيلها أي معاملات في الفصل السابق، وكما في الشكل (9).



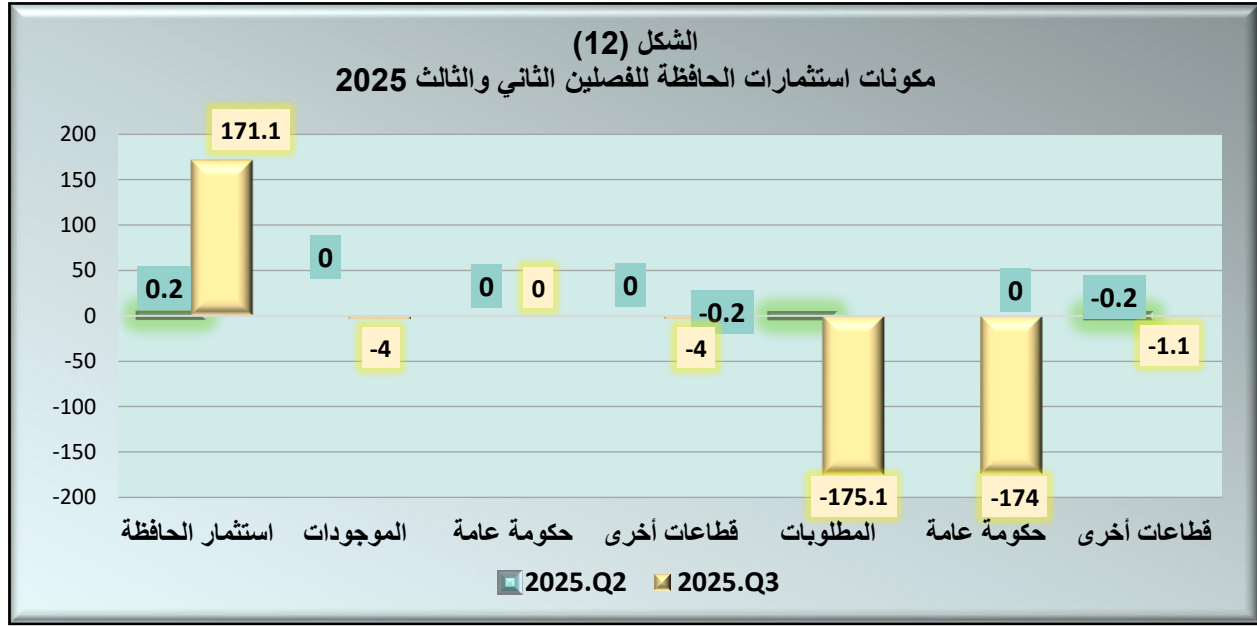
3- الحساب المالي: سجّل صافي تدفق الحساب المالي تحسناً بلغت نسبته (124%) للفصل الثالث 2025 مسجلاً تدفقاً موجباً بلغت قيمته (558.7) مليون دولار مقابل تدفقه السالب البالغ قيمته (-2323.5) مليون دولار للفصل السابق، وفيما يأتي أهم تطورات مكونات هذا الحساب ، وكما في الشكل (10).



1-3 صافي الاستثمار المباشر: سجّل صافي الاستثمار الأجنبي المباشر للفصل الثالث من عام 2025 انخفاضاً بلغت نسبته (53.4%) ليبلغ (1438.8) مليون دولار مقابل (3088) مليون دولار للفصل السابق ويعزى ذلك بسبب انخفاض تسديدات الكلف البترولية للشركات النفطية العاملة في العراق وتسديدات الاتفاقية الصينية بنسبة (18.2%) و(94.6%) على التوالي في حين حقق صافي الاستثمار الأجنبي في الخارج إنخفاضاً طفيفاً بلغ نسبته (11.5%) للفصل الثالث 2025 ، وكما موضح في شكل (11).



**2-3 استثمار الحافظة:** سجّل هذا النوع من الاستثمارات نموًا ملحوظًا ليبلغ (171.1) مليون دولار مقابل (0.2) مليون دولار للفصل الثاني لعام 2025 ويعزى ذلك الى إنخفاض المطلوبات على الحكومة العامة بسبب إرتفاع تسديدات الحكومة العامة بجانب المطلوبات مقارنة بالفصل السابق، وكما موضح في الشكل رقم (12).



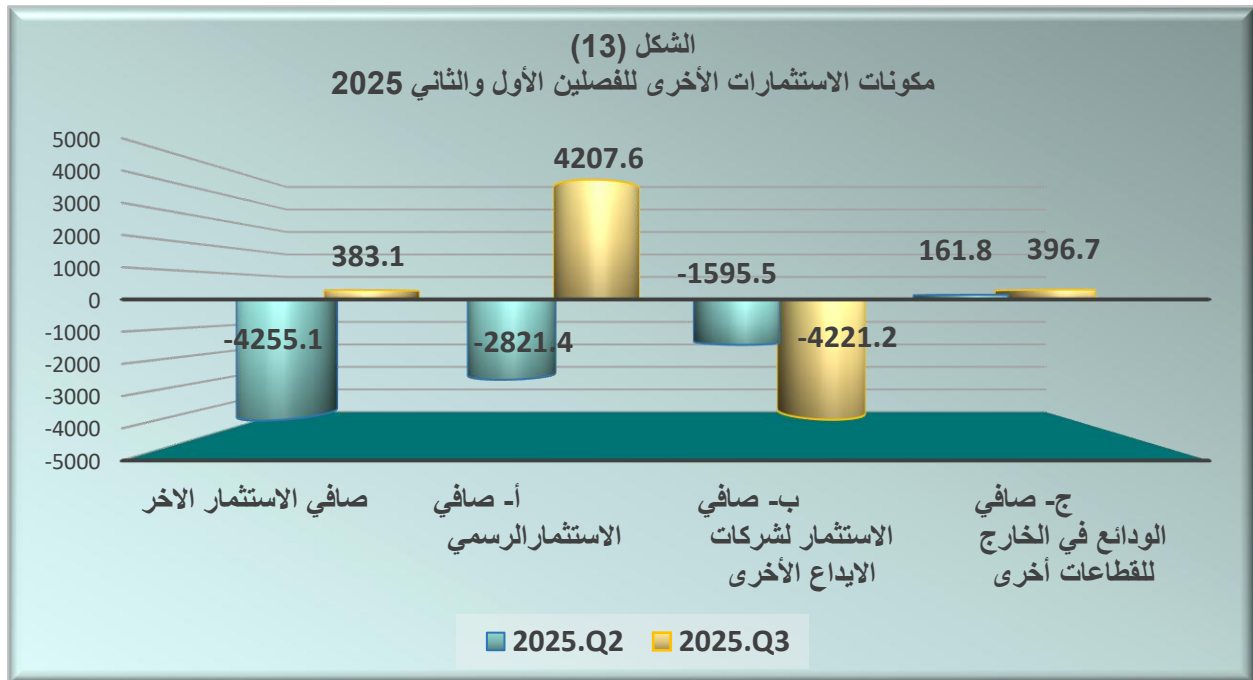
**3-3 الاستثمارات الأخرى:** سجّلت تدفقات هذا النوع من الاستثمارات للفصل الثالث 2025 إرتفاعًا ملحوظًا بلغت نسبته (109%) لتبلغ ما قيمته (383.1) مليون دولار مقابل (-4255.1) مليون دولار للفصل السابق، أي بتغير مطلق قيمته (4638.2) مليون دولار، وندرج أدناه المكونات الرئيسية للحساب مع الأسباب المؤدية إلى الانخفاض:

**1-3-3 صافي الاستثمار الرسمي:** سجّل صافي الاستثمار الرسمي للفصل الثالث 2025 إرتفاعًا ملحوظًا بلغت نسبته (249.1%) ليبلغ (4207.6) مليون دولار مقابل (-2821.4) مليون دولار للفصل السابق، ويُعزى ذلك إلى إرتفاع جانب الموجودات للاستثمار الرسمي بنسبة (169.5%) ليبلغ (1654) مليون دولار مقابل (-2378.3) مليون دولار للفصل السابق نتيجة إرتفاع الرصيد المتاح للحكومة بنسبة (213.5%) وإرتفاع ائتمانات التجارة بنسبة (122.8%) عن الفصل السابق، في حين سجّل جانب المطلوبات للاستثمار الرسمي انخفاضًا ملحوظًا بلغت نسبته (676.3%)، ويُعزى ذلك لانخفاض الالتزامات على الحكومة بنسبة (492%) وانخفاض المسحوب من القروض بنسبة (216.2%) للفصل السابق وانخفاض تسديدات الدين الخارجي بنسبة (58%).

**2-3-3 صافي الاستثمار لشركات الإيداع الأخرى:** سجّل صافي الاستثمار لشركات الإيداع الأخرى انخفاضًا ملحوظًا بلغت نسبته (164.6%) ليبلغ ما قيمته (-4221.2) مليون دولار مقابل (-1595.5) مليون

دولار، ويُعزى ذلك إلى ارتفاع جانب الموجودات بنسبة (195.8%) عن الفصل السابق، وتسجيل جانب المطلوبات انخفاضاً بلغت قيمته (-327.7) مليون دولار مقابل (57.9) مليون دولار للفصل السابق.

**3-3-3 سجل صافي ودائع القطاع الخاص في الخارج** والمتضمن ودائع العراقيين المقيمين في الخارج وأرباح الشركات النفطية المحلية المحولة للخارج، ارتفاعاً نسبته (145.2%) لتبلغ (396.7) مليون دولار مقابل (161.8) مليون دولار للفصل السابق، وكما موضَّح في الشكل (12).



**3-4 الأصول الاحتياطية:** حقق جانب الأصول الاحتياطية ارتفاعاً في عجزه بلغت نسبته (24%) مسجلاً (-1434.3) مليون دولار مقابل (-1156.6) مليون دولار للفصل السابق، ويُعزى هذا الارتفاع إلى التغييرات الحاصلة في مكونات الأصول الاحتياطية، وكما يأتي:

**3-4-3 حقوق السحب الخاصة:** سجلت تدفقات حقوق السحب الخاصة تراجعاً بلغت نسبته (69.1%) لتبلغ تدفقاتها لهذا الفصل (43) مليون دولار مقابل تدفقها الموجب البالغة قيمته (139.2) مليون دولار للفصل السابق.

**3-4-3-2 الذهب النقدي:** سجلت احتياطات العراق من الذهب النقدي للفصل الثالث 2025 تدفقاً قدره (598) مليون دولار مقابل تدفقات بلغت قيمتها (272.3) مليون دولار نتيجة شراء الذهب النقدي للفصل الثالث من عام 2025.

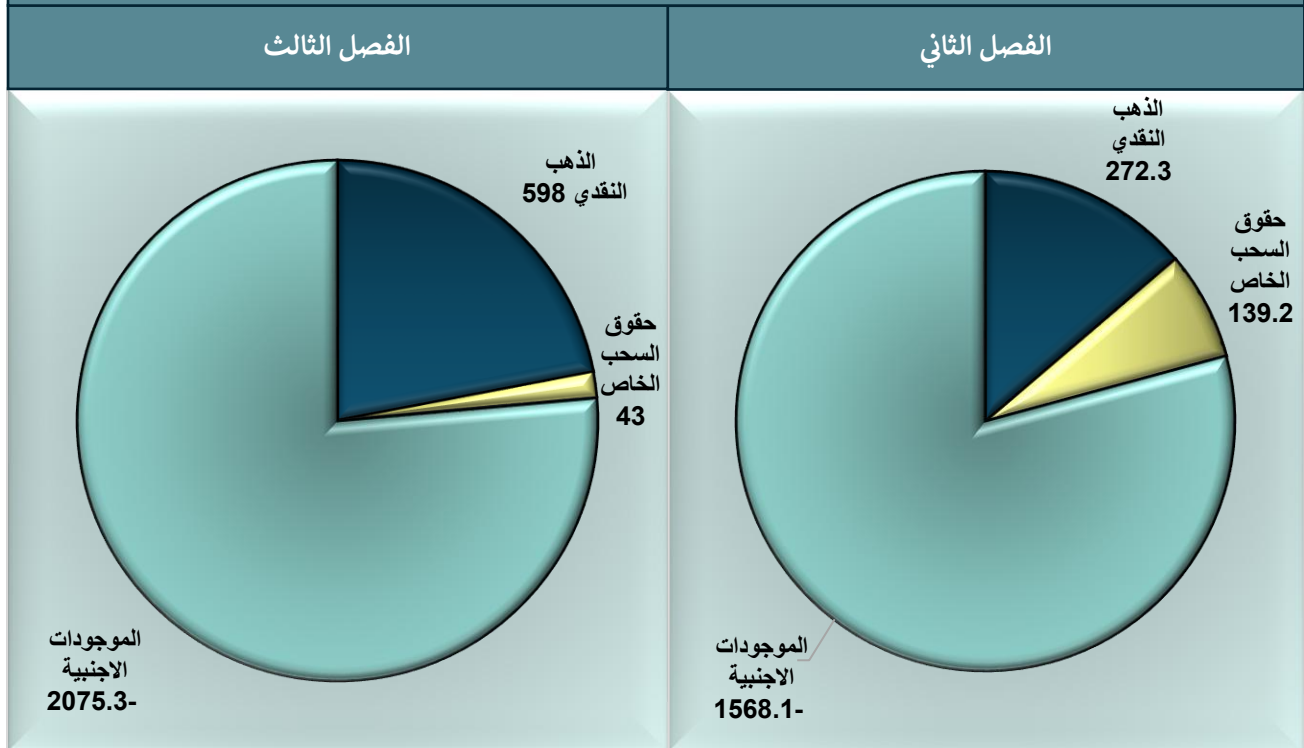
**3-4-3-3 وضع الاحتياطي لدى الصندوق:** لم يشهد وضع احتياطي العراق لدى صندوق النقد الدولي أي تغييرات تذكر.

**4-4-3 الموجودات الأجنبية:** سجّلت الموجودات الاجنبية للفصل الثالث 2025 تراجعًا بلغت نسبته (32.3%) نتيجة تدفقاتها التي بلغت (-2075.3) مليون دولار مقابل (-1568.1) مليون دولار للفصل السابق، ويُعزى ذلك للتطورات الحاصلة في مكوناتها، وكما يأتي:

- **العملة والودائع:** سجّلت العملة والودائع للفصل الثالث 2025 تراجعًا ملحوظًا بلغت نسبته (35.4%) لتبلغ (1362) مليون دولار مقابل تدفقها البالغة قيمته (2107.3) مليون دولار للفصل السابق لذات العام، ويُعزى ذلك إلى انخفاض جانب العملة والودائع لدى البنوك الخارجية بنسبة (150.8%)، فيما سجل جانب العملة والودائع لدى السلطات النقدية إرتفاعًا بلغت نسبته (189.5%) عن الفصل السابق.
- **الأوراق المالية:** سجّلت الاوراق المالية للفصل الثالث 2025 تراجعًا في عجزها بنسبة بلغت (6.5%) مليون دولار لتبلغ (-3437.3) مليون دولار مقابل (-3675.4) مليون دولار للفصل السابق، ويُعزى ذلك إلى تراجع العجز الحاصل في أدوات السوق النقدية بنسبة (6.5%) ، والشكل (14) يوضح مكونات الأصول الاحتياطية.

الشكل (14)

مكونات الإحتياطي الأجنبي للفصلين الثاني والثالث 2025



## - فقرة صافي السهو والخطأ:

على الرغم من التوازن المبدئي في حسابات ميزان المدفوعات ، إلا أنه من الناحية العملية هناك اختلالات تنشأ نتيجة قصور البيانات المصدرية ووسائل إعداد البيانات، ويُطلق على هذا الاختلال بـ(صافي السهو والخطأ)، وهو إحدى السمات المعتادة في بيانات ميزان المدفوعات ، حيث يتم اشتقاق هذه الفقرة كقيمة باقية على أساس قيمة صافي الإقراض أو صافي الاقتراض، كذلك يمكن اشتقاق هذه الفقرة بطريقة أخرى من المعادلة الآتية :

$$\text{فقرة صافي السهو والخطأ} = \text{صافي الحساب المالي} - (\text{صافي الحساب الجاري} + \text{صافي الحساب الرأسمالي})$$

أ - تُشير القيمة الموجبة لفقرة صافي السهو والخطأ إلى الانخفاض الشديد في قيمة القيود الدائنة في الحسابين الجاري والرأسمالي.

ب - و/ أو الارتفاع الشديد في قيمة القيود المدينة في الحسابين الجاري والرأسمالي.

ج - و/ أو الارتفاع الشديد في قيمة صافي زيادة الأصول في الحساب المالي.

د - و/ أو الانخفاض الشديد في قيمة صافي زيادة الخصوم في الحساب المالي.

(وتنعكس هذه الاتجاهات عندما تكون قيمة صافي السهو والخطأ سالبة).

أظهر ميزان المدفوعات العراقي للفصل الثالث من عام 2025، وكما في الجدول (3) ظهور صافي فقرة السهو والخطأ بإشارة سالبة محققة قيمة (-2416.1) مليون دولار مقابل (-3118) مليون دولار للفصل السابق، حيث حقق الجانب الدائن من الحساب الجاري تدفقاً بلغت قيمته (27776) مليون دولار عن الفصل السابق، في مقابل تحقيق الجانب المدين تغيراً بلغت قيمته (24801.1) مليون دولار وبصافي قيمة بلغت (2974.9) مليون دولار، أما الحساب المالي فقد حقق الجانب الدائن تغيراً بلغت قيمته (-3836.3) مليون دولار فيما حقق الجانب المدين تغيراً قيمته (-4395) مليون دولار وبصافي قدره (558.7) مليون دولار، حيث يعكس الحساب المالي العمليات التعويضية او التابعة للعمليات الحقيقية المسجلة في الحساب الجاري، وإن ظهور فقرة صافي السهو والخطأ بإشارة سالبة يؤشر وجود عدد من القيود الدائنة التي تم تسجيلها في الحساب الجاري بأكثر من قيمتها أو قيود مدينة قدرت بإقل من قيمتها.

جدول (3) الجوانب الدائنة والمدينة في الحسابات الرئيسة لميزان المدفوعات

التغيرات النسبية والحقيقية				2025-Q3			2025-Q2			التفاصيل
تغير قيمة الدين (مليون دولار)	تغير قيمة الدائن (مليون دولار)	التغير في الجانب المدين (%)	التغير في الجانب الدائن (%)	صافي	مدين	دائن	صافي	مدين	دائن	
-1737.7	442.7	-6.5%	1.6%	2974.9	24801.1	27776	794.5	26538.8	27333.3	الحساب الجاري
0.1	0			-0.1	0.1	0	0	0	0	الحساب الرأسمالي
-1921	961.2	77.6%	-20.0%	558.7	-4395	-3836.3	-2323.5	-2474	-4797.5	الحساب المالي
				-2416.1			-3118.0			صافي السهو والخطأ

الشكل (14) يوضح فقرة صافي السهو والخطأ في تفسير اختلال ميزان المدفوعات







رقم الإيداع بدار الكتب والوثائق ببغداد (5120) لسنة 2025